مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706

المجلد 08 / العدد: 01 (2025)
ص ص. 150-173

الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي: الأهداف والتحديات

Economic diplomacy of the European Union: Objectives and challenges

محمد زيبوش، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم/الجزائر
Mohamed.zibouche.etu@univ-mosta.dz

د.ليديا مناعي، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم/الجزائر

lydia.mennai@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/27 تاريخ القبول: 2025/01/16 تاريخ النشر: 2025/02/03

الملخص:

يتناول المقال موضوع الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، مسلطًا الضوء على أهدافها والتحديات المحيطة بها، حيث يبرز أهميتها كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للاتحاد، بدفع التجارة الدولية وتعزيز العلاقات الاقتصادية. كما يناقش التحديات الحالية مثل الصراعات التجارية العالمية وتغيرات السياسات الاقتصادية. ويختتم بضرورة تطوير استراتيجيات دبلوماسية جديدة لمواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز دور الاتحاد الأوروبي في المشهد الدولي الاقتصادي ويشدد على أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والدبلوماسية لضمان الاستقرار والريادة الاقتصادية للاتحاد في ظل التحولات العالمية..

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية؛ الاتحاد الأوروبي؛ التكامل الاقتصادي؛ التحديات العالمية؛ النفوذ الاقتصادي

Abstract:

This paper examines the European Union's economic diplomacy, its objectives, and the challenges it confronts. It underscores its role in achieving the EU's political and economic goals through trade and economic relations, while discussing current challenges like global trade disputes. It concludes by emphasizing the need for new diplomatic strategies to ensure the EU's continued economic leadership.

Keywords: Economic diplomacy; European Union; economic integration; global challenges; economic influence.

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات الدولية، حيث لم تعد القوة العسكرية وحدها العامل الحاسم في تحقيق النفوذ والسيطرة. بل برزت أدوات جديدة وأكثر تعقيدًا من بينها الدبلوماسية الاقتصادية، التي أصبحت إحدى الركائز الأساسية لتفاعل الدول مع بعضها البعض على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، يتصدر الاتحاد الأوروبي مشهد الدبلوماسية الاقتصادية بوصفه فاعلًا عالميًا رئيسيًا يتمتع بثقل اقتصادي وسياسي كبير، ما جعله يطوّر استراتيجيات متعددة لتعزيز مكانته الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

تُعدّ الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي إطارًا شاملًا يجمع بين الأدوات الاقتصادية مثل التجارة والاستثمار والمساعدات الإنمائية، والأدوات السياسية لتعزيز قيم الاتحاد ومصالحه في الخارج. وباعتباره تكتلًا اقتصاديًا يضم 27 دولة، يمتلك الاتحاد قدرات اقتصادية هائلة تؤهله لاستخدام هذه الدبلوماسية كوسيلة لخلق شراكات استراتيجية، مواجهة الأزمات العالمية، والتأثير في الدول النامية والصاعدة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب شروطًا فعالة ويواجه في الوقت نفسه تحديات كبيرة قد تعيق نجاحه.

إن شروط فعالية الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تتجلى في عوامل متعددة، أبرزها التوافق بين الدول الأعضاء حول السياسات الخارجية، ووجود استراتيجية موحدة وشاملة تتماشى مع أهدافه الاقتصادية والسياسية. كما تبرز أهمية توفير الأدوات المالية واللوجستية الضرورية، إضافة إلى تبنّي سياسات تتسم بالمرونة في التعامل مع الشركاء الدوليين، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة. ومن ناحية أخرى، تواجه هذه

الدبلوماسية العديد من عوائق النجاح، مثل الانقسامات الداخلية بين دول الاتحاد، المنافسة الشرسة مع قوى عالمية أخرى كالصين والولايات المتحدة، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والبيئية التي تهدد استقراره الداخلي وقدرته على التأثير الخارجي.

من هنا، تأتي أهمية دراسة مضمون الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لفهم طبيعة عملها وآليات تنفيذها، وتحليل الشروط التي تضمن فعاليتها والعوائق التي قد تحد من نجاحها. ومن خلال هذا الطرح، سنسعى إلى تقديم قراءة معمّقة وشاملة تُسلط الضوء على كيفية تكيّف الاتحاد الأوروبي مع التحديات الحالية والمستقبلية، وأثر ذلك على دوره كفاعل عالمي يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية مستدامة.

اهداف الدراسة: يمكن حصر الأهداف التي تسعى اليها الدراسة في النقاط التالية:

- -تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي: وذلك من خلال تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وتوضيح مضمونها في سياق الاتحاد الأوربي، مع استعراض الأدوات والسياسات التي يعتمدها الاتحاد لتحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية.
- -تحديد شروط فعالية الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي: من خلال ذكر العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح السياسات الاقتصادية للاتحاد.
- -رصد عوائق نجاح الدبلوماسية الاقتصادية: عبر تسليط الضوء على التحديات الداخلية، مثل الخلافات بين الدول الأعضاء وتأثير الأزمات الاقتصادية. كذلك مناقشة العوائق الخارجية، مثل المنافسة مع القوى الاقتصادية العالمية (الولايات المتحدة، الصين) وتأثير الأزمات الجيوسياسية.

إشكالية الدراسة: تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تحديات متزايدة في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية. فمن جهة، يسعى الاتحاد إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء، ومن جهة أخرى، عليه مواجهة صعود قوى اقتصادية جديدة، والحروب التجارية، وتغير المناخ، وتسعى دوله بناءا على ذلك الى تحقيق التوازن بين هذه الأهداف المتضاربة، والحفاظ على النفوذ الاقتصادي في عالم متغير. تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي في تحقيق أهدافه وماهي التحديات التي تواجهه لتحقيق هذه الأهداف في ظل التحولات الدولية؟

-التساؤلات الفرعية: تندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ما هو مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في سياق الاتحاد الأوربي؟
- ما هي الأدوات والسياسات التي يعتمدها الاتحاد الأوربي في دبلوماسيته الاقتصادية؟
- ما هي الأهداف المسطرة لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- تسهم الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي بشكل فعال في تحقيق أهدافه عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع نفوذه الدولي.

- نجاح الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي مرهون بقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

- المناهج المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل محتوى وسياق الدبلوماسية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، لاستنباط أهم الأهداف ومن ثم ابراز اهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. كما تم استخدام المنهج البنيوي الوظيفي لدراسة الأدوات والسياسات المستخدمة من طرف الاتحاد الأوربي في دبلوماسيته الاقتصادية.

-تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى محورين، الأول تناول الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي، وهو يهدف إلى تأسيس فهم شامل للدبلوماسية الاقتصادية في سياق الاتحاد الأوروبي. واستعرض مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، وأبعادها المتعددة، والأدوات التي تستخدمها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها. مع التركيز بشكل خاص على الخصائص المميزة للدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية في ظل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء والتحديات العالمية المتزايدة.

أما المحور الثاني، فقام بتحليل التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية، سواء كانت داخلية نابعة من التنوع الاقتصادي والسياسي داخل الاتحاد، أو خارجية ناجمة عن التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية على مستوى العالم. هذا الإطار سيمكن من فهم أعمق لكيفية استخدام الاتحاد الأوروبي للدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهدافه، والتحديات التي تواجهه في تحقيق هذه الأهداف.

المحور الأول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في سياق الاتحاد الأوروبي

تُعد الدبلوماسية الاقتصادية واحدة من أبرز الأدوات الحديثة التي تستخدمها الدول والمنظمات الإقليمية لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية. ومع تعاظم دور الاقتصاد كعامل رئيسي في العلاقات الدولية، باتت الدبلوماسية الاقتصادية تمثل وسيلة استراتيجية لتحقيق أهداف متعددة، تتراوح بين زيادة النفوذ السياسي، دعم التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

في هذا السياق، يبرز الاتحاد الأوروبي كأحد أهم الفاعلين العالميين الذين تبنوا الدبلوماسية الاقتصادية كركيزة أساسية لسياستهم الخارجية. بوصفه أكبر تكتل اقتصادي في العالم، يعتمد الاتحاد الأوروبي على شبكة من السياسات والأدوات الاقتصادية لتحقيق مصالحه في الداخل والخارج. وتشمل هذه السياسات تعزيز التجارة والاستثمار، تقديم المساعدات التنموية، ودعم الإصلاحات في الدول الشريكة بهدف تحقيق توازن بين القيم الأوروبية والمصالح الاقتصادية.

وفي سبيل فهم هذا الدور المتنامي، من الضروري تقديم إطار مفاهيمي واضح للدبلوماسية الاقتصادية في سياق الاتحاد الأوروبي، بما يشمل تحليل مفهومها، مضمونها، وأدواتها. فهذا الإطار لا يساعد فقط في توضيح طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية، بل يتيح أيضًا فهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها من خلال هذه السياسات، سواء داخليًا لتعزيز اقتصاده، أو خارجيًا لتعزيز مكانته الدولية.

وعليه، وفي الفقرات اللاحقة من هذا المحور، سنحاول استعراض مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في سياق الاتحاد الأوروبي، موضحًا طبيعتها الخاصة داخل هذا التكتل. مناقشة مضمون هذه الدبلوماسية مع التركيز، في الأخير، على الأدوات والأهداف التي تسعى الى تحقيقها الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

أولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في سياق الاتحاد الأوروبي

ظهر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية في عديد المناقشات الأوروبية دون ان يعرف بالضبط، الى ان قدم المفوض الأوروبي للأعمال الأوروبية جيركي كاتينو Jyrki « KATAINEM » بعض العناصر التعريفية للدبلوماسية الاقتصادية، حيث يرى انها ترتكز على استعمال كل الإمكانات المتاحة لترقية المصالح الاقتصادية الخالصة الأوروبية خارج حدود الاتحاد (البربري، 2024).

من خلال هذا التعريف يتضح لنا بان **المفوض الأوروبي جيركي كاتينو** يوضح أن الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد بشكل أساسي على توظيف جميع الإمكانيات المتاحة، مثل التجارة، الاستثمار، والمساعدات التنموية، لتعزيز المصالح الاقتصادية الأوروبية خارج حدود الاتحاد. هذه النظرة تجعل من الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعالة في توسيع نفوذ الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، حيث لا تقتصر على مجرد تعزيز العلاقات التجارية، بل تمتد لتشمل محاولات التأثير على السياسات الاقتصادية العالمية من خلال الشراكات الاستراتيجية والمبادرات الاقتصادية الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجه يُظهر كيف أن الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية ليست محض أداة اقتصادية، بل أداة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية، إذ لا تقتصر على تحقيق المنافع الاقتصادية فحسب، بل تُسهم في تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية وجيوسياسية في العالم.

إلا أنه من المهم أيضًا الإشارة إلى أن توظيف كل الإمكانات المتاحة يمكن أن يواجه تحديات تتعلق بالتنسيق بين دول الاتحاد، حيث تختلف أولويات الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية والاقتصادية. في بعض الحالات، قد تكون هناك صعوبة في توحيد المواقف السياسية بين الدول، وهو ما قد يؤثر على فعالية تطبيق هذه الدبلوماسية الاقتصادية في إطار سياسة الاتحاد ككل.

فالاتحاد الأوروبي يملك صلاحيات حصرية في عديد الميادين "الجمارك، قواعد المنافسة الداخلية، السياسة النقدية لدول منطقة الأورو، حماية الموارد البيولوجية البحرية في اطار السياسة المشتركة للصيد، السياسة التجارية المشتركة،...". وعلى ذلك نتساءل عن الأعضاء المخولين بممارسة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى الاتحاد، و هنا نجد المفوضية الأوروبية المكلفة بوضع السياسة التجارية الاتحادية و تقود مفاوضات الاتفاقات التجارية (htt)مع الدول الأخرى في ميادين التجارة، التعاون، الطاقة،...، بالإضافة الى جهاز اخر مكلف ايضا بالدبلوماسية الاقتصادية و هو المصلحة الأوروبية للنشاط الخارجي المنشاة بموجب اتفاقية لشبونة في عام 2008 والتي يعمل تحت غطائها 139 ممثلا حول العالم يضمنون خدمة الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد على ارض الواقع الى جانب ممثلي الدول الأعضاء.

ان النهوض بالاتحاد الأوروبي باعتباره قوة اقتصادية شاملة يستجيب للازمات ويستعمل التجارة كمحرك تغيير مان عبر الممثلين الأوروبيين وعن طريق ربط علاقات مع الاعلام، المجتمع المجني المحلي، والقطاع الخاص والشراكة مع الغرف التجارية والشركات.

من خلال ما سبق يمكن التوصل الى ان الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي هي الاستخدام المنسق والمشترك للأدوات الاقتصادية، مثل التجارة، والاستثمار، والمساعدات التنموية، والسياسات المالية، من قبل الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعتبر هذه الدبلوماسية وسيلة لتعزيز مكانة الاتحاد كقوة اقتصادية وجيوسياسية عالمية، عبر توظيف الأدوات الاقتصادية لدعم استقرار المناطق المجاورة، وتنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الشريكة، بالإضافة إلى تصدير القيم الأوروبية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

مما يميز دبلوماسية الاتحاد الأوروبي الاقتصادية هو التنسيق الجماعي بين الدول الأعضاء، حيث تُنفذ السياسات الاقتصادية الخارجية عبر مؤسسات الاتحاد، مثل المفوضية الأوروبية، بشكل يتسم بالانسجام بين مصالح الدول الأعضاء المختلفة.

ثانيا: مضمون الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

تعد الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية الأوروبية، وهي تمثل وسيلة استراتيجية لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والجيوسياسية على الساحة الدولية. في إطار هذا المفهوم، يتجاوز الاتحاد الأوروبي مجرد

تبادل السلع والخدمات إلى استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق مصالح سياسية، وتنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية بشكل يعكس القيم والمبادئ الأوروبية.

الأبعاد الاقتصادية:

التجارة والاتفاقيات الاقتصادية :يُعدّ توسيع الأسواق أمام المنتجات والخدمات الأوروبية أحد أهم جوانب الدبلوماسية الاقتصادية. عبر توقيع اتفاقيات تجارية شاملة مع دول أخرى أو مناطق معينة (مثل اتفاقيات التجارة الحرة)، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز نفوذه الاقتصادي العالمي. وتتيح هذه الاتفاقيات للاتحاد النفاذ إلى أسواق جديدة وزيادة حصته في التجارة الدولية، مما يسهم في نمو اقتصاده الداخلي (Le service diplomatique de l'Union européenne, 2024)

كما أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على التجارة متعددة الأطراف، ويدافع عن التجارة الحرة القائمة على قواعد منظمة التجارة العالمية(WTO) ، متبنيًا سياسة تجارية تهدف إلى تقليل الحواجز التجارية والحفاظ على توازن تجاري عادل.

الاستثمار الدولي والتنمية :يشكل الاستثمار المباشر جزءًا أساسيًا من السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد الأوروبي. يشجع الاتحاد الأوروبي على تدفق الاستثمارات إلى الدول الشريكة في قطاعات مختلفة مثل البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا. من خلال هذه الاستثمارات، يسعى الاتحاد إلى بناء شراكات استراتيجية وتعزيز علاقات التعاون بينه وبين الدول غير الأعضاء(Ibi)

كما يلعب التمويل والمساعدات التنموية دورًا محوريًا في الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد. يقدم الاتحاد مساعدات اقتصادية للدول النامية لدعم التنمية المستدامة، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار السياسي. تُعدّ هذه المساعدات وسيلة لتعزيز النفوذ السياسي للاتحاد الأوروبي في مناطق مختلفة من العالم، خاصة في أفريقيا وآسيا.

الأبعاد السياسية والجيوسياسية:

الدور في مواجهة الأزمات العالمية :تُستخدم الدبلوماسية الاقتصادية أيضًا لمواجهة **الأزمات العالمية** مثل التغير المناخي، أزمات الطاقة، والهجرة غير الشرعية. الاتحاد الأوروبي يطرح نفسه كقوة اقتصادية مسؤولة تعزز التنمية المستدامة، وتوفر حلولًا للمشاكل البيئية من خلال التوسع في تقنيات الطاقة المتجددة، فضلاً عن توفير المساعدات للحد من الفقر.

تعزيز النفوذ الجيوسياسي :من خلال تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز استقرار المناطق المجاورة مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يقدم الاتحاد الدعم الاقتصادي والسياسي للدول المجاورة، ويربط بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في هذه المناطق.

كما يسعى الاتحاد إلى استخدام أدواته الاقتصادية لتفعيل **سياسة الجوار والدبلوماسية الطاقية** مع دول الشرق الأوسط وروسيا، بما يضمن أمن الطاقة وتوفير الاحتياجات الضرورية للدول الأوروبية في هذا القطاع الحيوي (راشد, 2015)

نقل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان :تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على **تصدير القيم** الأوروبية مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، وحكم القانون.

يربط الاتحاد الأوروبي علاقاته الاقتصادية مع الدول الأخرى بسياسات تتضمن الإصلاحات السياسية والاجتماعية، ويدعو إلى تفعيل هذه القيم ضمن السياسات الاقتصادية العالمية.

العقوبات الاقتصادية والتأثير السياسي :بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، يستخدم الاتحاد الأوروبي العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط سياسي. فحين تواجه الدول أو الأنظمة انتهاكات لحقوق الإنسان أو تهديدات للاستقرار الدولي، يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.

ثالثا: أدوات واهداف الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

يعمل الاتحاد الأوربي على تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية بانتهاج بعض الآليات أو السمات التي تجعله صاحب قوة اقتصادية كبرى، نذكر منها

سياسة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ: ووفق هذه السياسة تقوم دول الاتحاد الأوروبي بالتدخل في شؤون الدول وتمارس فيها الاستغلال الاقتصادي من خلال اتفاقيات تبرمها معها (نائلة،بدون سنة نشر ص 50)

بالإضافة إلى اتباع نهج **توازن القوى في العلاقات الاقتصادية** بحيث يمنح تمتع دول الإتحاد الأوروبي بالقوة والنفوذ وإمكانية فاعلة للتأثير على غيرها من الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية بالإضافة إلى استراتيجيات أخرى كسياسة الباب المفتوح.

وبناءا على ما سبق فإن الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تتضمن مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الأوروبية على الساحة العالمية. تتضمن هذه السياسات:

1. **التجارة الدولية:** يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة اتفاقيات تجارية مع دول ومناطق مختلفة لتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات.

2. **التعاون التنموي:** يشمل تقديم المساعدة المالية والفنية للدول النامية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار، مما يساعد في تحقيق الأهداف المشتركة.

3. **السياسات الصناعية:** تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية الأوروبية من خلال الابتكار، البحث والتطوير، وتعزيز القدرة التنافسية.

4. **الاستدامة:** يركز الاتحاد الأوروبي على تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التغير المناخي.

5. **الأمن الاقتصادي:** يسعى الاتحاد إلى حماية مصالحه الاقتصادية من التهديدات الخارجية، مثل المنافسة غير العادلة أو التلاعب في الأسواق.

إن الدبلوماسية الاقتصادية تؤدي إلى التمثيل القوي والدفاع عن المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء خارج الاتحاد الأوروبي،ويجب التعامل مع الكتلة الاقتصادية الأوروبية كلاعب رئيسي على مستوى العالم، لذلك تركز المبادرات الدبلوماسية على زيادة وضوح الاتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي إلى زيادة مستوى التجارة ويتم تحقيق هذه الزيادة من خلال اتفاقيات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف التي يمثلها الإطار القانوني للمنظمات مثل منظمة التجارة العالمية والغرض منها هو التفاوض على إلغاء الحواجز التجارية وتسهيل إنشاء علاقات سوقية جديدة. وتستفيد الشركات الأوروبية من الدعم لأنه يسمح لها بالتجارة عالميًا والنمو دوليًا، يمكن للتدابير الدبلوماسية الاقتصادية أن تخلق فرصًا جديدة للشركات وتضمن لها الاستفادة من الفرص المتاحة، هذا يعني أن الدبلوماسية الاقتصادية

هي مفهوم يمثل جميع جوانب دعم الأعمال واستخبارات السوق فهو يعزز كل شيء من تشكيل السياسة التجارية إلى الترويج لها (رابطة غرف التجارة والصناعة الأوروبية Tsanova، 20023)

تشير الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية إلى استخدام النفوذ السياسي من أجل:

أ. دعم المصالح الاقتصادية الأوربية في الخارج والدعوة إلى المصالح الأوروبية وتحسين رؤية أو صورة الاتحاد الأوروبي.

ب. تقليل الحواجز أمام التجارة والتفاوض على اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف.

ت. دعم الشركات الأوربية في التوسع دوليا نحو دول أخرى ويتم ذلك عن طريق التجارة الخارجية، يمكن أيضًا تسمية الدبلوماسية الاقتصادية بالدبلوماسية المؤسسية لأنها تروج للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي.

أصبح هذا الترويج ضروريًا عندما نُشرت إحصاءات في عام 2011 تكشف عن أن 13% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقراً لها، كانت تشارك في تصدير المنتجات والخدمات خارج السوق الداخلية. لذلك، كانت تجارة الدول الأعضاء متطورة بشكل جيد عندما أجريت العمليات التجارية بينها، ولكنها كانت ممثلة بشكل ضعيف عندما يتعلق الأمر بالتعاون مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يمكن أن تكون الزيادة الإجمالية في التعاون نتيجة طبيعية مواتية للعولمة إذا كان هناك هدف مشترك وواضح. كما تعمل عن طريق السياسة التجارية على إزالة الحواجز وخلق الفرص للشركات الأوربية، في حين يضمن الترويج التجاري أن تتمكن هذه الشركات بشكل فعال من الحصول على الفرص الجديدة.

بالإضافة إلى أهداف اخرى تشمل:

- تعزيز التجارة والاستثمار عن طريق زيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تطوير العلاقات مع الشركاء الدوليين عن طريق بناء شراكات استراتيجية مع الدول والكتل الاقتصادية الأخرى.
- تعزيز التنمية المستدامة: دعم المشاريع التي تركز على التنمية البيئية والاجتماعية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دعم الدول في أوقات الأزمات لتعزيز الاستقرار الإقليمي.
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: تشجيع التعاون في مجالات البحث والتطوير. (Diplomacy، 2024)
- تسعى الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مصالحه الاقتصادية وتحقيق أهدافه السياسية.

المحورالثاني: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي

يهدف هذا المحور إلى استكشاف التحديات المتداخلة التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، والتي تنبع من داخل الاتحاد وخارجه. فمن جهة، تعاني الدبلوماسية الأوروبية من تحديات داخلية مثل التباين في المصالح الاقتصادية بين الدول الأعضاء والضغوط الشعبوية، ومن جهة أخرى، تواجه تحديات خارجية مثل التنافس

الاقتصادي المتزايد والحروب التجارية. سنتناول في هذا المحور كيف تتفاعل هذه التحديات مع بعضها البعض وكيف تؤثر على قدرة الاتحاد على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

أولا: التحديات الداخلية.

رغم النجاح النسبي الذي حققته **الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي**، إلا أن هناك تحديات داخلية معقدة تُعيق فعاليتها وتؤثر على قدرتها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية. وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

-**القصور في البنية المؤسسية الحالية:** لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات أولية نحو الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية. ومع ذلك، لا تزال معظم الجهود المبذولة حتى الآن مجزأة وتفتقر إلى التماسك. والأمر الأكثر أهمية هو أن "استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة" التي زعم أحدث بيان بعنوان "الأعمال الصغيرة والعالم الكبير" الذي يعود تاريخه إلى عام (2011) أنها بدأت في تنفيذها لا تزال غائبة. ومن ثم فإن إعداد استراتيجية شاملة للدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية يشكل أهمية بالغة، ويمكن أن تكون أوجه القصور هذه، إما قائمة على الأنشطة أو قائمة على المنظمات.

- **تباين المصالح بين الدول الأعضاء:** تضم دول الاتحاد الأوروبي 27 دولة ذات اقتصاديات مختلفة الحجم، القدرات، والمصالح. على سبيل المثال، تولي الدول الصناعية الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا اهتمامًا أكبر للصناعات التكنولوجية والطاقة النظيفة، في حين تعتمد الدول الصغيرة أو الأحدث عضوية مثل بلغاريا ورومانيا على قطاعات زراعية أو صناعات تقليدية. هذه الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء تُعقّد تبني سياسات موحدة، حيث تختلف

احتياجات الدول الغنية مثل دول الشمال الأوروبي عن الدول الأقل نموًا مثل دول الجنوب والشرق الأوروبي.(PHILIPPONNAT, 2017)

عدم وجود سياسة مالية موحدة: رغم وجود العملة الموحدة (اليورو) بين معظم دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن السياسات المالية لكل دولة عضو لا تزال تخضع لإدارتها الوطنية. هذا التباين يؤدي إلى تضارب أحيانًا في السياسات الاقتصادية بين دول الاتحاد. كما ان الأزمات الاقتصادية في بعض الدول الأعضاء، مثل أزمة الديون في اليونان أو التضخم في دول أخرى، تؤثر على مصداقية الاتحاد في الشراكات الدولية وعلى أدائه الدبلوماسي الاقتصادي.(européenne, 2023)

-**البيروقراطية الأوروبية:** يُعاني الاتحاد الأوروبي من بيروقراطية عالية بسبب وجود مؤسسات متعددة (مثل المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي)، مما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات. كما تتطلب قرارات السياسة الاقتصادية المشتركة توافقًا بين جميع الدول الأعضاء، مما يجعل التنسيق صعبًا ويؤدي أحيانًا إلى تأخير المبادرات الاقتصادية المهمة (سالجي، 2018).

-**عدم وجود سياسة مالية موحدة:** رغم وجود العملة الموحدة (اليورو) بين معظم دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن السياسات المالية لكل دولة عضو لا تزال تخضع لإدارتها الوطنية. هذا التباين يؤدي إلى تضارب أحيانًا في السياسات الاقتصادية بين دول الاتحاد. بالإضافة الى تأثير الأزمات الاقتصادية في بعض الدول الأعضاء، مثل أزمة الديون في اليونان أو التضخم في دول أخرى، على مصداقية الاتحاد في الشراكات الدولية وعلى أدائه الدبلوماسي الاقتصادي (Ibi2)

-**تحديات سوق العمل والبطالة** :هناك تباينات كبيرة في مستويات التوظيف والكفاءات بين الدول الأعضاء. دول مثل ألمانيا وفرنسا تتمتع بسوق عمل متقدم، بينما تواجه دول أخرى مثل إسبانيا واليونان معدلات بطالة مرتفعة تؤثر على استقرارها الاقتصادي. ضف الى ذلك مشكلة الهجرة الداخلية، حيث تؤدي الهجرة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى ضغوط على بعض الاقتصادات الوطنية، حيث تتعرض الدول ذات الاقتصادات الكبرى لضغوط أكبر نتيجة لتدفق العمالة من الدول الأضعف اقتصاديًا.(Ibi3)

هذا بالنسبة للجانب الاقتصادي، اما بالنسبة للتأثيرات السياسية الداخلية، قيمكن حصرها فيما يلي:

- **تصاعد التيارات الشعبوية والقومية** :تزايد نفوذ الأحزاب الشعبوية والقومية في بعض الدول الأعضاء يُعيق تنفيذ سياسات اقتصادية مشتركة. هذه التيارات تنتقد تدخل الاتحاد الأوروبي في الشؤون الوطنية وترى في الاتفاقيات الاقتصادية تهديدًا للسيادة الوطنية . (DELEREUX, s.d.)

-**الانسحاب البريطاني :(Brexit)** خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان له تأثير سلبي كبير على الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية، حيث فقد الاتحاد شريكًا اقتصاديًا قويًا، ما أثر على قوته التفاوضية أمام القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة.

تباين في اعتماد الطاقة :هناك دول تعتمد بشكل كبير على مصادر طاقة تقليدية (مثل الفحم في بولندا)، في حين تسعى دول أخرى إلى التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة. هذا الانقسام يُعقّد تحقيق سياسات طاقوية موحدة.

-**التكاليف البيئية** :تطبيق معايير بيئية صارمة يُعد عبئًا على بعض الدول التي تعتمد على الصناعات التقليدية، مما يؤدي إلى تباين في المواقف حول الأولويات الاقتصادية والبيئية.

-**الفجوة الرقمية** :هناك فجوة رقمية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية. دول مثل فنلندا وألمانيا تتقدم في مجال الابتكار الرقمي، بينما تواجه دول أخرى تحديات في تطوير بنية تحتية متقدمة .

-**التنافسية في السوق العالمية** :بعض الدول الأعضاء تجد صعوبة في التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة في مجالات الابتكار والصناعات المتقدمة(Ibi4)

ثانيا: التحديات الخارجية

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي العديد من التحديات الخارجية التي تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية على الساحة الدولية. تتمثل أبرز هذه التحديات في المنافسة الشديدة مع القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة، حيث تسعى الصين لتعزيز نفوذها العالمي عبر مبادرة الحزام والطريق، بينما تفرض السياسات الحمائية الأمريكية تحديات على التجارة والاستثمار الأوروبي. كما تعاني الدبلوماسية الأوروبية من تقلبات النظام التجاري العالمي نتيجة الأزمات داخل منظمة التجارة العالمية وتصاعد النزعات الحمائية. الأزمات الجيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا والصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تؤثر أيضًا على استقرار الشراكات الاقتصادية الأوروبية، إلى جانب أزمة الطاقة التي تُبرز اعتماد الاتحاد على واردات الطاقة وتقلب أسواقها. علاوة على ذلك، يؤدي التغير المناخي إلى أعباء إضافية على الاتحاد في التوفيق بين أهدافه الاقتصادية والبيئية، وسط ضغوط من الشركاء الدوليين الذين

يختلفون معه في القيم والسياسات. كما تُعيق موجات الهجرة غير الشرعية والأزمات الأمنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة التعاون الاقتصادي مع بعض الدول. وأخيرًا، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات رقمية تتعلق بالتنافس في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي، في ظل تهديدات الأمن السيبراني. هذه العوامل مجتمعة تُضعف من نفوذ الاتحاد الأوروبي وتزيد من التكاليف الاقتصادية والسياسية لإدارة مصالحه الخارجية.

وعليه يمكن تلخيص اهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوربي في النقاط التالية:

-تقلبات النظام التجاري العالمي، بما فيها أزمات منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتوجه نحو الحمائية الاقتصادية.

-الازمات الجيوسياسية الدولية، بما فيها الازمة الأوكرانية، والصراعات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. إضافة الى التوترات في المحيطين الهندي والهادي.

-التحديات الاقتصادية للدول الشريكة.

-ازمة الطاقة العالمية، كالتغيرات في أسواق الطاقة، والتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

-تأثير التغير المناخي والتحديات البيئية العالمية.

-التوترات الثقافية والسياسية مع الشركاء الدوليين.

-الهجرة والامن، من هجرة غير شرعية تبعاتها.

-قضايا التكنولوجيا والتحول الرقمي في ظل التنافس والامن السيبراني..

الخاتمة:

من خلال تناول موضوع الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، يتضح أنها أداة مركزية في تعزيز مكانة الاتحاد على الساحة الدولية، حيث تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية واسعة النطاق، تشمل زيادة القدرة التنافسية الأوروبية، تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وحماية المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن تفعيل هذه الدبلوماسية يواجه تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، سواء كانت داخلية ترتبط بالانقسامات السياسية بين الدول الأعضاء، وضعف التنسيق المؤسسي، والتباين في الأولويات الوطنية، أو خارجية تتمثل في المنافسة مع القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة، والتقلبات في النظام التجاري العالمي، والأزمات الجيوسياسية، وأزمة الطاقة، والتغيرات المناخية.

رغم الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك قدرتها على صياغة اتفاقيات تجارية واسعة مع العديد من الدول والمناطق، واستثمارها في برامج دعم التنمية الاقتصادية، إلا أن التحديات الداخلية والخارجية تُبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجيات مبتكرة لمواجهة هذه العقبات. فعلى الصعيد الداخلي، ينبغي تعزيز آليات التنسيق بين الدول الأعضاء لتوحيد الرؤى والسياسات الاقتصادية، مما يعزز من قوة الموقف التفاوضي للاتحاد في التعامل مع الشركاء الدوليين. أما على الصعيد الخارجي، فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تحسين قدرته على المنافسة من خلال الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة، مع العمل على صياغة شراكات اقتصادية جديدة تراعي التغيرات في موازين القوى العالمية.

علاوة على ذلك، فإن تحقيق فعالية أكبر للدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية يتطلب من الاتحاد الأوروبي نهجًا مرنًا وشاملًا يوازن بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية، لا سيما في ظل التحديات المتعلقة بالحقوق والحريات في الدول الشريكة. يجب أن يتم ذلك من خلال تقديم نموذج للتعاون الاقتصادي القائم على العدالة والشمولية، والذي لا يقتصر على المصالح المادية فحسب، بل يعكس أيضًا القيم التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

في النهاية، يُمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ليست مجرد أداة لتعزيز النمو الاقتصادي، بل هي ركيزة أساسية لدوره كفاعل عالمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين تحقيق مصالحه الاقتصادية وتكريس مبادئه على الساحة الدولية. ورغم التحديات الهائلة التي يواجهها، فإن الاتحاد الأوروبي يمتلك القدرة على الاستفادة من نقاط قوته الاقتصادية والسياسية لتجاوز هذه التحديات، شريطة أن يستمر في تطوير سياساته واستراتيجياته بما ينسجم مع التغيرات السريعة في النظام الدولي. هذه القراءة في مضمون الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية تكشف عن تعقيداتها، لكنها تؤكد أيضًا أنها تمثل فرصة لتحقيق التكامل بين القوة الاقتصادية والقيم الإنسانية، مما يجعلها نموذجًا مميزًا للدبلوماسية العالمية في القرن الحادي والعشرين.

بعد دراسة مضمون الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

أولا- لا تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الأوربية إلى أن يتم تنفيذها من قبل مؤسسات الإتحاد الأوروبي فقط، بل يتم تصورها كإطار شامل لعمل الإتحاد الأوروبي ودول الأعضاء وكذلك منظمات الأعمال.

ثانيا- يجب على الإتحاد الأوروبي إعداد استراتيجية شاملة للدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية، وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعالج التنسيق المحدود بين المفوضية الأوربية وممثلي مجتمع الأعمال، مع العمل على جمع المعلومات المتعلقة بالسوق بشكل منهجي لتزويد مفوضي اتفاقية التجارة الحرة أي معالجة النقص في التبادل بين خدمات المفوضية وكذلك بين القطاعين العام والخاص.

قائمة المراجع

(s.d.). Récupéré sur -http://ec.europa.eu/commission/2014-2019/katainem/announcements/vice-president-katainens-speech-prosperity-and-economic-diplomacy-epsc-seminar_en

DELEREUX, S. K. (s.d.). *The Foreign Policy of The European Union*. Récupéré sur https://www.bloomsbury.com/uk/foreign-policy-of-the-european-union-9781350930483/

européenne, C. d. (2023, 05). *Le paysage financier de l'UE: Un assemblage disparate nécéssitant plus de simplification et un meilleur respect de l'obligation de rendre compte*. Récupéré sur europa.eu: europa.eu/webpub/special-reports/eu-financial*landscape.05-2023

Le service diplomatique de l'Union européenne. (2024, 12 24). Récupéré sur eeas: https://www.eeas.europa.eu/node/29230_ar

PHILIPPONNAT, T. (2017, Aout 07). *Transcander les divergences économiques entre Etats membres*. Récupéré sur Confrontations Europe: www.http://confrontations.org/trenscender-les-divergences-économiques-entre-états-membres/

اميرة البربري. (2024). *مجلة السياسة الدولية*. تم الاسترداد من سياسة:

http://siyassa.org/News/3744.asps

راشد, ب. (2015, septembre 12). *الابعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار*. Récupéré sur futurenae:

futurenae.com/ar/Mainpage/item/600

صحيفة Récupéré sur .*المشكلة الرئيسية للاتحاد الاوربي هي البيروقراطية* .(2018, 05 16) .سالجي, ط
aa.com.fr/ar/818976/ :""ايفنينغ ستةندارد